الخلاصة

الدراسة **"فعالية وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة في المشاريع البيئية"** تهدف الى دراسة مدى إدماج أصحاب المصلحة في المشاريع البيئية في منطقة غور الأردن . فهي من ناحية، تقيم العمليات الجارية لإشراك مختلف أصحاب المصلحة في المشاريع البيئية التي تنفذها المنظمات غير الحكومية ووكالات التمويل ومنظمات المجتمع المدني. ومن ناحية أخرى، تقدم توصيات من أجل صياغة استراتيجية للوصول إلى مشاركة فعلية لأصحاب المصلحة في المشاريع البيئية على المستوى الوطني.

وقد تم اختيار منطقة وادي الأردن كمنطقة الدراسة نظرا للنسبة العالية من المشاريع البيئية التي نفذت هناك خلال الفترة 2005-2011. ندرة المياه ونوع وحجم الأنشطة الزراعية والصعوبات المرتبطة بالانتهاكات السياسية والظروف الاقتصادية السيئة للسكان هي مجرد أمثلة على الأسباب الكامنة وراء استهداف هذا الموقع للمشاريع البيئية. تغطي الدراسة العوجا، فروش بيت دجن، الجفتلك، مدينة أريحا، طوباس، عين البيضا، طمون، ديوك والنويعمة.

وشملت الدراسة المجموعات الخمس من أصحاب المصلحة في المشاريع البيئية، التي تضم المنظمات الحكومية، المانحين الممولين/ ، منظمات المجتمع المدني [المنظمات غير الحكومية (المحلية، الوطنية أو الدولية) وشركات القطاع الخاص]، المجتمع المتلقي لهذه المشاريه، والمجموعة الأخيرة هي "المرأة " التي تؤثر وتتأثر بشكل مباشر بالمشاريع البيئية المستهدفة من قبل المانحين.

تم تقسيم منهجية الدراسة إلى مرحلتين :مرحلة التقييم ومرحلة التوصيات. حيث تم جمع البيانات، وتحليل الوضع وتقديم توصيات من أجل صياغة استراتيجية وطنية شاملة لإشراك أصحاب المصلحة في المشاريع البيئية .في إطار **المراجعة المكتبية،** فقد تم جمع بيانات عن المشاريع البيئية التي أجريت مؤخرا في فلسطين، بالإضافة إلى الأساليب المتبعة على المستويين الوطني والعالمي في تخطيط وتنفيذ المشاريع. حيث شمل المصدر المقالات والوثائق البحثية المنشورة على المستوى الوطني (الخطط الاستراتيجية الوطنية ودراسات تقييم الأثر البيئي والتقاريرالتقنية للمشاريع، والجهاز المركزي للإحصاء

الفلسطيني،..)، والأبحاث المنشورة في المجلات العلمية، والكتب والتقارير ذات العلاقة المعتمدة على المستوى الدولي (مثل تقارير البنك الدولي وتقارير الأمم المتحدة). أما **مجموعات التركيز** و**المقابلات الشخصية** فقد تمت بحضور ممثلين عن المجتمع المحلي، والمؤسسات البيئية والمنظمات غير الحكومية، والوزارات، وكالات التمويل، والمجالس النسوية المحلية والنقابات العمالية. حيث تم من خلالها مناقشة ألية تنفيذ المشاريع البيئية، ومعايير اختيار المستفيدين، ودور المرأة في المشاريع التي نفذت، ومستوى الوعي بأهمية المشاريع البيئية، والدور الذي تلعبه الجهات المانحة ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في تخطيط المشاريع البيئية وتنفيذها . أما **الاستبيان** فقد ركز على جمع البيانات المتعلقة بمشاركة أصحاب المصلحة والأدوار المسندة لهم في تخطيط وتنفيذ المشاريع البيئية، ونسبة الوعي العام بأهمية هذا النوع من المشاريع مع التركيز على الصعوبات والمعيقات التي تواجه تنفيذها، حيث استهدف الاستبيان بشكل أساسي ثلاثة مجموعات من أصحاب المصلحة: المجتمع المتلقي للمشاريع المطروحة، والنساء ومؤسسات المجتمع المدني.

وأظهرت النتائج الرئيسية للدراسة أنه لا توجد معايير واضحة لمشاركة أصحاب المصلحة في المشاريع البيئية المنفذة في فلسطين. ويزيد عن ذلك، أنه لا توجد سياسة، قانون أو استراتيجية وطنية للانخراط السليم لأصحاب المصلحة في تنفيذ المشاريع البيئية. وفقا لذلك، لا يتم اعتبار فروقات النوع الاجتماعي بفعالية وكفاءة في المشاريع البيئية التي أجريت للآن (الاختلافات بين الجنسين من حيث الأولويات، والحاجات والقدرات والجوانب الثقافية)، ويتعبر صنع القرارفي المشاريع البيئية من مهام الرجل بحيث يتم تجاهل قدرات وحاجات المرأة في هذا الصدد. لهذا توصي الدراسة بوضع استراتيجية وطنية لإشراك أصحاب المصلحة في المشاريع البيئية التي تنفذ في فلسطين،على أن يتم وضع هذه الاستراتيجية بناء على الأجندة الوطنية وباشراك مؤسسات المجتمع المدني على أن تكون مبنية على اعتبارات النوع الاجتماعي في التخطيط والتنفيذ.